المبحث الثاني

السياسات التعليمية وتنمية الكوادر البشرية

مما لا شك فيه أن السياسات والاستراتيجيات التي يتبناها النظام التعليمي، إنما تعكس عناصر قوة العمل كمياً ونوعياً ومدى قدرة العناصر على تلبية حاجات التنمية من العمالة المتخصصة.[1]

في هذا الإطار، يأتي هذا المبحث ليعرض للسياسات التعليمية التي انتهجتها كلٌ من كوريا الجنوبية وماليزيا ودور هذه السياسات في التنمية.

أولا: السياسات التعليمية التي انتهجتها كوريا الجنوبية.

حد الاحتلال الياباني لكوريا من نمو الحركة التعليمية، كما أصبح التعليم الإداري والمهني يُوظف بحسب احتياجات اليابان السياسية والاقتصادية حتى أصبح الوصول إلى الدراسة الجامعية مقصوراً على فئات معينة، ومع نهاية المرحلة كانت نسبة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة ٦٠% من إجمالي الأطفال، كما منعت اليابان استخدام اللغة الكورية في التعليم.

ومع نهاية الاحتلال الياباني لكوريا الجنوبية أعلن دستور كوريا لعام ١٩٤٩ عن مجانية التعليم الأساسي الذي أصبح إجبارياً معطياً دفعة قوية للتعليم تحت تأثير الرغبة في إصلاح ما أفسدته سنوات الاحتلال إلى جانب تأثير الإيديولوجيات الغربية حيث دفعت في اتجاه تعميم التعليم مقارنة بنخبوية التعليم في الإطار الكونفوشي.[2]

---

[1] Ibrahim Abu Shah, et, al, The Human Resource Perspective Towards Achieving Vision 2020 (Institute Teknologi Mara,1999), P.129.

[2] نيفين توفيق منير، "تنمية المواد البشرية في كوريا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص ١٨٥.

في أوائل الستينيات لاحظ بارك[1] – رئيس كوريا الجنوبية آنذاك– أن هناك تشابهات واختلافات بين كوريا واليابان سواء في البناء الاجتماعي أو الثقافي، لذلك قام بعملية للفرز القيمي، حيث عمد إلى تقوية العناصر الوظيفية في الثقافة، وإضعاف العناصر غير الوظيفية لأنه أدرك أن الدولة تستطيع أن توجد نظاماً اقتصادياً ولكنها لا تستطيع إيجاد أصحاب الاعمال أو العمال الذين يحافظون عليه.

وعليه، ركزت الدولة على الهندسة البشرية التي لا يمكن تحقيقها بدون التعليم، حيث استخدمت الدولة جميع وسائل التعليم أفقياً ورأسياً، وحددت العناصر الوظيفية في الثقافة في قيم الانتظام، والعمل الشاق، والقانون والنظام، والرؤية الدنيوية للعالم، والتأكيد على ضرورة التعليم، والعائلة، والتوجه نحو الإنجاز، والانتماء الشديد للدولة الذي يصل إلى حد التعصب لها.[2]

وفي هذا الإطار أجمع الباحثون على أن الاستثمار المكثف في التعليم قد ساهم في إعطاء كوريا الجنوبية أعلى معدل نمو اقتصادي، وعلى الرغم من أن هذا النمو قد أفاد أساساً المؤسسات الصناعية الكبرى (Chaebol)، والحكومة والتكنوقراط حتى انسابت بعض آثاره إلى الشعب الكوري ككل.

---

[1] في فترة بارك ركزت مناهج التعليم على التقليل من أهمية القيم الأمريكية وركزت على أهمية قيم الطاعة والتعاون والثقة في أمكانية الوحدة حيث أكدت كتب الأخلاق للمرحلة الوسطي على أهمية العمل الدءوب، والدراسة والزهد، وتهذيب ومراقبة النفس.

Look: Kuvan Chum Lee, the Socialization Through Curricula Control in Korea: an Analysis of Primary School Moral Textbooks, **Korea Observer**, Vol. XX1v, No, 1, Spring 1993,Pp72-88.

[2] د. نصر محمد عارف، القيم والتعليم والتنمية: الأسس المنهجية للإصلاح التعليمي في العالم الإسلامي، ورقة غير منشورة، جامعة زايد، الإمارات، ص٩.

وعليه، اتخذت كوريا الجنوبية من التعليم وسيلة أساسية لإحداث التغيير الثقافي المطلوب لتحقيق التنمية. [1]

وتعتبر وزارة التربية والموارد البشرية هي الجهة المسئولة عن التعليم العام بمراحله الثلاث وعن التعليم العالي، وهناك ١٦ إدارة إقليمية للتربية، يتبعها ١٨١ مكتباً فرعياً.

ويتركز دور وزارة التربية والتنمية البشرية[2] في الدولة الكورية في رسم السياسات والأمور التنظيمية للعمل التربوي، وتقوم جهات أخرى بالعناية بتطوير المناهج وتقويمها وتقويم الطلاب وإعداد نماذج التقويم والاختبارات.

ومن الجهات التي تؤدي دوراً مهماً في تطوير التعليم: المعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث، والمعهد الكوري للمناهج والتقويم، من الجهات التي تؤدي دوراً هاما في تطوير التعليم.

ويعد المعهد الكوري للمناهج والتقويم[3] هو المكان المتخصص بتطوير المناهج وتقويمها، وتقويم المعلمين والطلاب، ويشارك كذلك في تطوير المناهج

---

[1] د. هدي ميتكيس، "النظام السياسي الكوري الجنوبي والبعد الثقافي"، في: د.محمد السيد سليم، النموذج الكوري للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٥.

[2] تقوم وزارة التربية والتنمية البشرية في كوريا الجنوبية بتحديد ميزانيات المدارس في الدولة وتوزعها على الإدارات الإقليمية التي توزعها على المدارس، ويتولى مدير المدرسة إعداد خطة لتوزيع الميزانية المخصصة للمدرسة، وتقر هذه الخطة من قبل مجلس إدارة المدرسة، إذ يشكّل في كل مدرسة مجلس إدارة يضم عدداً من المعلمين وأولياء أمور الطلاب، ويتم اختيار المعلمين من قبل معلمي المدرسة، وأولياء الأمور يتم اختيارهم من قبل جمعية أولياء أمور الطلاب.

[3] تقرير زيارة وفد وزارة التربية والتعليم لجمهورية كوريا الجنوبية، ضمن الزيارة الاستطلاعية للدول المتقدمة في التعليم، مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم، في الفترة ٢٠/٧/ ١٤٣٤هجريا، على الرابط التالي:

http://faculty.ksu.edu.sa

والأبحاث التربوية والتعليم الالكتروني جهة أخرى تتبع وزارة التربية هي خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية، وفي التالي نتناول هذه الجهات بشيء من التفصيل:

١- المعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث Korean Institute of Curriculum and Evaluation (KICE)[١]

تم الإعلان عن فكرة إنشاء المعهد كجزء من مشروع قانون إصلاح التعليم الكوري في عام ١٩٩٥، وأعلنت الفكرة رسميا في ١ يناير ١٩٩٨ في عهد الرئيس باراك Park.

يقوم المعهد بصنع السياسة التعليمية وإجراءات التنفيذ والمشاريع البحثية، ويتكون المعهد من أربعة أقسام رئيسية وهي:

أ. قسم أبحاث المناهج والكتب المدرسية.

ب. قسم أبحاث التعليم والتعلم.

ج. قسم أبحاث التقويم التربوي.

د. قسم إدارة الاختبارات الوطنية.

هذا بالإضافة إلى مكتب الإدارة التربوية، مركز الحاسب الآلي والمعلومات، مكتب التخطيط والتطوير، مكتب اختبارات قبول الجامعات.

وقد تمثل الهدف الرئيسي للمعهد في الارتقاء بنوعية التعليم المدرسي ونمو التعليم العام في البلاد من خلا البحوث وتطوير المناهج الابتدائية والثانوية وتنفيذ التقييم التربوي، وفي هذا الإطار تمثلت المهام الكبرى للمعهد في التالي:

أ. المحتوى التعليمي (ماذا يعلم المعلم الطلاب).

ب. طرق التدريس(كيف يعلم المعلم طلابه).

---

[١] انظر: الموقع الرسمي للمعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث، على الرابط التالي:
http://www.kice.re.kr/en/contents.do?contentsNo=143&menuNo=398

ج. تقويم الطلاب.

ومن خلال هذه المجالات الثلاث يعنى المعهد:

أ. بتطوير تقنيات التعليم والتعلم.

ب. تطوير الكتب المدرسية وترخيصها بالتنسيق مع وزارة التربية والموارد البشرية.

ج. تطبيق الاختبارات التربوية على مستوى الدولة.

د. بوضع معايير الأداء وكفايات المتعلمين.

وفي هذا الإطار يتم بشكل سنوي وضع تقريراً سنوياً لرصد تقدم التعليم تحت عنوان: التقييم الوطني للإنجاز التربوي National Assessment of Educational Achievement (NAEA).[1]

٢- قطاع خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية Korean Education and Research Information Services (KERIS)[2]

تم تأسيسه في ٢٢ أبريل ١٩٩٩، ويهدف إلى تعزيز التعليم العام من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات، والاتصال في المدارس ورفع القدرة التنافسية في البحوث الأكاديمية وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال البحوث الأكاديمية.

كما يهدف إلى تقديم الخدمات التعليمية المتطورة من خلا التواصل مع المعلمين والطلاب وأولياء الأمور وجميع العاملين في مجال التعليم.

وتكمن أهم المهام الرئيسية لهذا القطاع في:

أ. دعم جهود الوزارة في التخطيط التربوي والتطبيقات الميدانية.

---

[1] تقرير زيارة وفد وزارة التربية والتعليم لجمهورية كوريا الجنوبية، مرجع سابق.

[2] انظر: الموقع الرسمي خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية (KIRES)، على الرابط التالي:
http://english.keris.or.kr/es_ak/es_ak_100.jsp

ب. تطوير التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد وتدريب المعلمين والخدمات التربوية الإلكترونية لكل أفراد المجتمع.

ويتولى هذا القطاع تشغيل وتطوير موقع تربوي باللغة الكورية لخدمة جميع المعنيين والمهتمين بالتربية وهو بعنوان "www.edunet.net" ويضم هذا الموقع خدمات المكتبة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني ونظام تبادل المعلومات التربوية وأيضا لدعم الالكتروني.

واتساقاً مع ما تقدم اهتمت الدولة بالمعلم ودوره ومكانته في السياسة التعليمية الكورية، فالمعلم الكوري بمثابة المنفذ للخطط والتعديلات التي طرأت خلال مراحل التعليم المختلفة، فلقد كان المعلم هدفاً كما كان منفذاً لتلك السياسات، فمنذ الستينات تم الارتقاء بالمعاهد المتوسطة لتعليم المدرس الابتدائي لتصبح من ٤ سنوات، كما قامت الحكومة بتمويل كليات المعلمين وتحرص على أن يُلحق بها مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية حتى يتم تدريب المعلم عل الطبيعة، وقد اشتملت التعديلات الكيفية في الثمانينات على ضرورة فرض امتحان قدرات ومقابلة شخصية للمتقدمين لمعاهد المعلمين.

وفي هذا السياق يتمتع الطلبة في كليات المعلمين بإعفاء من المصاريف قد يصل إلى ٤٠%، وفي إطار تحسين ظروف المعلم والارتقاء بمستواه العلمي تتوافر فصول التدريب خلال العمل لتحسين المستوى أو للحصول على شهادات أضافية للترقية أو للتأقلم، كما يتعرض المدرس الجامعي للتقييم المستمر من قبل الطلاب كنوع من الرقابة على أداء المستوى. فضلا عن أن وزارة التعليم الكورية تهتم بإرسال بعثات من المعلمين إلى الخارج للاستفادة من الجديد في نظم التدريس.[1]

---

[1] نيفين توفيق منير، مرجع سابق، ص ١٨٥.

وفي السياق نفسه يتم تأهيل المعلمين في الجامعات الكورية حسب المراحل الدراسية إذ يوجد ١٣ جامعة لإعداد المعلمين والمعلمات للتدريس في المرحلة الابتدائية وعدد كبير من الجامعات لإعداد معلمي المرحلتين المتوسطة والثانوية.

ويجدر بالذكر أن رخصة التدريس في كوريا الجنوبية لا تعطى إلا لمن اجتاز اختبارات صارمة وحصل على شهادة البكالوريوس من إحدى الجامعات التربوية أو من أحد الأقسام التربوية في الجامعات الأخرى.

وتجدر الإشارة، أن مهنة التعليم تعتبر من المهن المرغوبة في كوريا نظرا لارتفاع مستوى الأمن الوظيفي ولارتفاع مستوى الدخل النسبي للمعلم مقارنة ببقية المهن الأخرى حيث يبلغ معدل الدخل السنوي للمعلم قرابة ٣٦ ألف دولار أمريكي.[١]

وفي هذا الإطار، تشهد الجامعات والأقسام التربوية إقبالا كبيرا من خريجي التعليم العام، وقد استفاد نظام التعليم الكوري من هذا الإقبال في فرض شروط صارمة للقبول في التخصصات التربوية لانتقاء أفضل المتقدمين وأكثرهم استعداداً لممارسة مهنة التعليم. ولا يعني قبول الشخص في أحد التخصصات التربوية توظيفه في سلك التعليم مباشرة بل يخضع المتقدم لمجموعة اختبارات قياس متشددة للقدرات والميول والاتجاهات (تحريري، مقابلة، تطبيقي) لاختيار الأفضل من بين المتخرجين للتعيين في مدارس التعليم العام.[٢] ويشكل هذا الاهتمام الكبير باختيار وتعيين المعلم صمام الأمان في النظام التعليمي الكوري للحصول على معلمين أكفاء ذوي مستوى عال من الكفاية العلمية والمهنية.

---

(1) Jisoon Lee, **Education Policy in the Republic of Korea: Builing Blcok or Stumbling Block?** (Washington: the International Bank For Reconstruction and Development, the world Bank, 2002), P.21.

(2) تقرير زيارة وفد وزارة التربية والتعليم لجمهورية كوريا الجنوبية، مرجع سابق.

جدول رقم (٣-٢)[1]

جدول يوضح ترتيب ١٣ جامعة كورية جنوبية في قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم في عام ٢٠١٣

م	الجامعة	الترتيب	النتيجة الإجمالية
١	جامعة سيول الوطنية Seaul National University	٣٧	٨٢,٢
٢	المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا KAIST-Korea Advanced Institute Of Science & Technology	٦٣	٧١,٨
٣	جامعة بوهانج للعلوم والتكنولوجيا Pohang University Of Science and Technology (Postech)	٩٧	٦٦,٨
٤	جامعة يونسي Yonsei University	١١٢	٦٣,٥
٥	جامعة كوريا Korea University	١٣٧	٥٨,٤
٦	جامعة صنجكيك كوان Sungkyun Kwan University	١٧٩	٨٥,٧
٧	جامعة هانيانغ Hanyang University	٢٤٩	٤٢,٥
٨	جامعة كيونغ هي Kyung Hee University	٢٧٠	٤٠,٩
٩	جامعة إيهوا وامنس Ewha Womans University	٣٤١	٣٤,٩
١٠	جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية Hankuk (Korea) University Of Foreign Studies	٣٥٤	٣٤,١
١١	جامعة صوجانج Sogang University	٣٩١	٣١,٦
١٢	جامعة بوسان الوطنية Pusan National University	٤٠١-٤٥٠	-
١٣	الجامعة الكاثوليكية The Catholic University	٤٥١-٥٠٠	-

من الجدول السابق يتضح أن كوريا الجنوبية أحدثت في مجال تطوير التعليم نقلة نوعية حيث حققت ثلاثة عشر جامعة ماليزية مراتب مختلفة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم في عام ٢٠١٣.

[1] مؤسسة تايس للتعليم العالي، على الرابط التالي:

www.University-List.net

ثانيا: السياسات التعليمية التي انتهجتها الدولة الماليزية.

إن وجود قيادة مؤمنة بأهمية التعليم تمتلك تصوراً استراتيجيات لدور التعليم في التنمية، يعتبر من أهم عوامل نجاح السياسات التعليمية في الدولة الماليزية.

وفي بداية الثمانينات تمثلت هذه القيادة في رئيس وزراء ماليزيا الدكتور محاضير بن محمد الذي دعا إلى الاهتمام بالتعليم العالي ومؤكد على تأثيره البالغ في مستقبل البلاد.[١]

وفي هذا الإطار، شهد التعليم العالي في ماليزيا طفرة تنموية كبيرة منذ الاستقلال وقد اتضح ذلك في عدد من الجامعات والكليات التي تم إنشائها وأيضا في عدد من الملتحقين بها وفي الزيادة والتنوع في البرامج الدراسية التي تقدمها هذه الكليات وأيضا في الميزانية المخصصة للإنفاق عليه.[٢]

واتساقا مع ما تقدم مر التعليم في ماليزيا بمجموعة من المراحل: المرحلة التكوينية، ومرحلة الاندماج، مرحلة الرشد، والطريق إلى الرؤية، وأخيراً رؤية ٢٠٢٠:[٣]

---

(1) Hasan Hamzah, Mahathir The Wake – Up Call, (Salinger: Anzagain Sdn Bhd, 2003), P.304.

(2) _____, Education in Malaysia, A Journey to Excellence, Op.Cit .P114.

(3) د.ماجدة على صالح، المتغير الثقافي في ماليزيا بين الخصوصية والعالمية، في: د.هدى ميتكيس، د.حسن بصري (محرران)، ماليزيا والعولمة (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية،٢٠١٠)، ص ٢٢٢،٢٢١.

شكل رقم (٣-٣)

شكل يوضح مراحل تطور التعليم في المجتمع الماليزي[1]

مراحل تطوير التعليم الماليزي

المرحلة التكوينية من (1957- 1965)

فيها تم إعادة بناء المنظومة التعليمية، وبناء منهج مشترك للمدارس، وإعدة تنظيم برامج تدريب المعلمين، وتعديل المناهج الدراسية للتوءم وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد كانت الاستراتيجية الأساسية في هذه المرحلة تتمثل في توحيد العرقيات الثلاث في المجتمع (مالايو، والصينيين، الهنود)، ودمجهم في نظام تعليمي موحد.

الاندماج من (1966- 1982)

بها تم التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا، والاهتمام بالتعليم العالي لانتاج قوى عاملة ماهرة

مرحلة الرشد(1983- 1991)

سميت هذه المرحلة بهذا الاسم نظراً لان النظام التعليمي قد أتم بناء المكونات الرئيسية التي تمكنة من التطور ليتماشى مع المتغير العالمي، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو تكوين لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء انذاك محاضير محمد، وفيها بدأت خطوات جديدة نحو إعادة تنظيم المراحل التعليمية والمناهج التعليمية والاهتمام بالتعليم الفني والمهني.

الطريق إلى الرؤية منذ عام 1991

وفيها وضع محاضير محمد رؤية 2020 والتي اشتملت على رؤية عامة لدور التعليم كأداة للتنمية

رؤية 2020

تضمنت رؤية 2020 تسعة تحديات أساسية من بينها قضية التعليم وتنمية الموارد البشرية، فقد تم النص على أن تواصل ماليزيا سعيها نحو مزيد من التميز في مجال التعليم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وإقامة توازن صحيح بين الكفاءة العلمية والتكنولوجية.

---

[1] هذا الشكل من إعداد الباحثة، بالرجوع إلي البيانات الواردة في: محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص٩.

غاية القول، يمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية فيما يلي:

١- الالتزام بمجانية التعليم الأساسي:

منذ الاستقلال في ٣١ أغسطس ١٩٥٧ التزمت الدولة بتقديم خدمات التعليم الأساسي مجانا لمدة تبلغ إحدى عشر سنة- المدة الإجمالية للتعليم الأساسي- مما جعل الدولة تحقق درجة عالية من درجات القضاء على الأمية.

وفي هذا السياق، زاد عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة ليصلوا في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٨٨,٧% من جملة السكان مقارنة بـ٥٣% عام ١٩٧٠، وهي من النسب المرتفعة على مستوى العالم، وأن حوالي ٩٩% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و٩٢% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.[1]

شكل رقم (٣-٤)

شكل يوضح التطور في الإنفاق الحكومي على التعليم طبقا لتقرير البنك الدولي ٢٠١٢ (بالدولار الأمريكي) في الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٣)

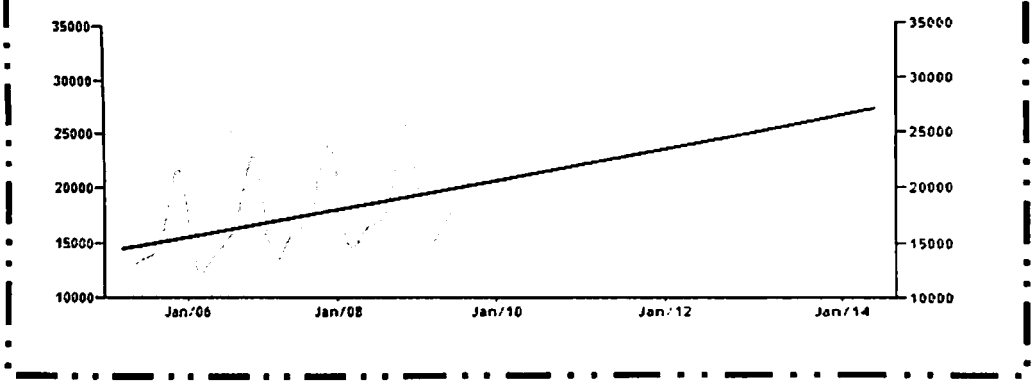

Source:http://www.tradingeconomics.com/malaysia/government-spending

(1) Robert T. T. Moran, Philip R. R. Harris, Sarah Moran, Managing Cultural Differences: Global Leadership Strategies for the 21st Century (Oxford: Butterworth Heinemann,2007), p. 452.

يوضح الشكل السابق ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم في الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٣)، حيث وصل متوسط الإنفاق الحكومي إلى٢٤٩٦،٢ مليون دولار(الدولار يساوي ٣,٨ رينجيت) في عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٢٤٢٠,٠ في العام ٢٠٠٥، وقد أنفق هذا المبلغ على بناء مدارس جديدة ومعامل للعلوم والكمبيوتر، والمدارس الفنية الجديدة وقروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد.

٢- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (الرياض):

اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة - الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة - واعتبر قانون التعليم لسنة ١٩٩٦ التعليم فيما قبل المدرسة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، كما يلزم كذلك تطبيق المنهج التعليمي المقرر من الوزارة.

وفي هذا السياق، يتضمن ذلك المنهج خطوطاً عريضة وموجهات عامة لرياض الأطفال بإلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد (البهاسا- ملايو) بجانب السماح باستعمال اللغة الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا (الصينية والهندية - تاميل) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين.

وفي السياق نفسه، توجد العديد من المدارس فيما قبل المدرسة، وتدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص.

ويجدر بالذكر أن أشهر الهيئات التي تقدم خدمات التعليم فيما قبل المدرسة "الاتحاد الحكومي لمؤسسات ما قبل المدرسة"، الذي ظل يقدم خدماته منذ عام ١٩٦٠، و"اتحاد دور ورياض الأطفال الماليزية"، الذي تنتشر خدماته في المدن والمناطق الحضرية منذ ١٩٧٦.

وفي هذا الإطار، يبلغ عدد رياض الأطفال العامة ١٠٧٦، وعدد التلاميذ ٢٧٨٨٣، وعدد المعلمين ١٦٩٩، وعدد الفصول ١١٨٩، أما عدد الرياض الخاصة ٢١٦١ حسب إحصاءات وزارة التعليم. [١]

٣- التركيز في مرحلة لتعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية:

يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم، حيث تبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في سن السادسة، وتستمر لمدة ست سنوات، ويراعي النظام التعليمي تعدد الأعراق في البلاد، حيث أن هناك نوعين من المدارس هما المدارس القومية، والمدارس المحلية - يسمح في الأخيرة باستخدام لغات صينية أو هندية إلى جانب اللغة الرسمية - وكلها مدارس تتبع المنهج الحكومي للتعليم، ويجرى فيها اختبارين: الاختبار الأول في السنة الثالثة والاختبار الثاني في السنة السادسة لتقييم أداء التلاميذ.[٢]

٤- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية:

تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليمًا شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرًا من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم.

تمر المرحلة الثانوية- كما وضحنا في السابق- أولا: بالمدارس الثانوية الصغرى (شبيهة بالإعدادية أو المتوسطة في البلاد العربية)، وفيها تعقد امتحانًا في السنة الثالثة، ويتم بعده انتقال الطلاب إلى مرحلة أكثر تخصصًا تعتمد على رغبة وأداء الطالب معًا، ويعاد تقييم (مفاضلة) الطلاب في السنة الخامسة أيضًا عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية Malaysian Certificate of Education.[٣]

---

(1) انظر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم الماليزية، على الرابط التالي:
http://www.mohe.gov.my/educationmsia/education.php?article=system

(2) المرجع السابق.

(3) www.ucl.ac.uk/prospective.../malay-cert-educ

وثانيًا: المدارس الثانوية العليا (شبيهة بالمدارس الثانوية)، وفيها يوجه الطالب إلى تحصيل المزيد من مواد التخصص، لا سيما التعليم الفني والمهني. وهناك العديد من المدارس الفنية والمهنية الثانوية التي تعتبر خطوة مبكرة لتدريب الطالب بمهارات العمل اللازمة، وبعض المدارس الثانوية تجري امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية الثانوية التي تؤهل الطلاب للخروج إلى سوق العمل.[1]

٥- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي: [2]

يعتبر المعلم في ماليزيا بمثابة المنفذ لتلك السياسات التي وضعتها الدولة، وهناك أكثر من مصدر لإعداد المعلم، حيث يوجد معهد للتربية، ويلتحق به الطالب بعد حصوله على الشهادة الثانوية المستوى الأدنى أو الأعلى، وتختلف مدة الدراسة حسب نوع البرنامج.

تأسست أول كلية لتدريب المعلمين في ماليزيا عام ١٩٤٧، ووصل عدد خريجيها ٢٩٦ معلمًا في العام ٢٠٠١م مقارنة بـ ٤٥ معلمًا في العام ١٩٤٩، وأهم هذه المعاهد التدريبية المعهد القومي للإدارة التربوية وله فروع في الولايات الماليزية المختلفة، وهو مسئول عن وضع وتنفيذ السياسة القومية في مجال تدريب المعلمين، وكذلك القيام بإنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل بمهارات في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك. وأشهرها معهد التدريب الصناعي الماليزي - وله ٩

---

[1] د. حسن بصري، التعليم في ماليزيا: محددات للتمايز العالمي، في: د.حسن بصري، د.هدى ميتكيس (محرران)، ماليزيا من منظور عالمي (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ٢٢.

[2] محمد شريف بشير، "استثمار البشر في ماليزيا"، على الرابط التالي:

www.onislam.net/arabic/nama/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.html

فروع في الولايات الماليزية إلى جانب العاصمة الفيدرالية - والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية. وتقوم إدارة التعليم الفني والمهني التي أسست في ١٩٦٤وتتبع وزارة التعليم بالإشراف على المعاهد العامة للتدريب الصناعي ووضع الخطط والسياسات التدريبية على المستوى القومي.

ويجدر بالذكر أن هناك كليات تعطي خريجيها شهادة الإجازة للتدريس بعد أن يأخذوا سنة دراسية تربوية بنفس الكلية.

وفي هذا الإطار، قد أولت الحكومة الماليزية عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

٦- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية:

توافقًا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات، اتخذت الحكومة الماليزية عدة خطوات نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية والاتجاه نحو إقامة العديد من المدارس، فقد تبنت وزارة التعليم الماليزي أنشاء العديد من المدارس النوعية ومن أهم هذه المدارس: المدارسة الذكية(Smart Schools) والتي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.[1]

ويجدر بالذكر أن مفهوم المدرسة الذكية تم طرحة من قبل وزير التعليم الماليزي في عام ١٩٩٦، وقد يرى القادة السياسيون أن المدرسة الذكية سوف تساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد في مستقبل أيامها. ووقعت الحكومة عقدًا مع شركة مدارس تليكوم الذكية وهي شركة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ فكرة المدرسة الذكية في ١٩ مدرسة نموذجية لمدة ثلاث سنوات بدأت في ١٩٩٩ وانتهت في ٢٠٠٢.

---

[1] د.ماجدة على صالح، "سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا"، مرجع سابق، ص ١١٧.

وفي هذا الإطار، وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة في ١٩٩٦ خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة. وكان من أهم أهدافها،إدخال الحاسب الآلي، والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس النموذجية.

ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية.[١]

إجمالا، هدفت ماليزيا من تعميم المدارس الذكية في جميع أرجاء البلاد إلى استيعاب تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها واستخدامها إيجابيًا في العملية التعليمية، وتطوير قدرات المعلمين، ورفع المستوى المعرفي للطلاب وتمكينهم من الوصول إلى مصادر التعلم المباشرة، والارتقاء بمخرجات التعليم لتخريج جيل منتج ذي مهارات عالية.

---

[١] المدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي: بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة.

وتنفذ عملية التدريس والتعليم وفقاً لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة، ويتبنى الأساتذة تدريس مناهج ومقررات تلبي حاجات الطلاب ومتطلبات المراحل المختلفة، حيث يتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، يساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة. ويشارك المعلمون وأولياء أمور الطلاب مع الطلاب أنفسهم في اختيار البرامج الدراسية، ويشاركون معهم في تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية المهمة، كالخروج في رحلات دراسية وغيرها، انظر: محمد شريف بشير، مرجع سابق.

٧- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد:

في عام ١٩٤٩ أسست ماليزيا أول جامعة في البلاد وهي جامعة الملايا الموقع الرسمي لها وكان مقرها سنغافورة واليوم توجد أكثر من ٢٠ جامعة حكومية والعديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية.[١]

جدول رقم (٣-٣)

جدول يوضع عدد المؤسسات التعليمية العليا في ماليزيا ٢٠٠٧[٢]

أنواع المؤسسات التعليمية العليا	العدد
الجامعات الحكومية	٢٠
الجامعات الخاصة	٣٦
بوليتكنك	٢١
الكليات الحكومية	٣٧
الكليات الخاصة	٤٨٥
الإجمالي	**٥٩٩**

وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، وتحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، فضلا عن تشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

كما أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة. والمجلس القومي للإجازة يضع الإرشادات

---

[1] يجدر بالذكر أن عدد الطلبة في جامعة المالايو لا يزيد عن ٢٢ ألف طالب.

[2] د. حسن بصري، التعليم في ماليزيا: محددات للتميز العالمي، في: د.حسن بصري، د.هدى ميتكيس (محرران)، مرجع سابق، ص٣٤.

للتعليم الجامعي العام والخاص، وسياسات إجازة (معادلة) الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية.

جدول رقم (٣-٤)

جدول يوضح أفضل٧ جامعات في ماليزيا ضمن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢[1]

الجامعة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٢
جامعة المالايا	١٦٩	١٩٢	٢٤٦	٢٣٠	١٨٠	١٦٧	١٥٦
جامعة ماليزيا الوطنية	٢٨٨	١٨٠	٣٠٩	٢٥٠	٢٩١	٢٧٩	٢٦١
جامعة ماليزيا للعلوم	-	٢٧٧	٣٠٧	٣١٣	٣١٤	٣٣٥	٣٢٦
جامعة بوترا	٣٩٣	٢٩٢	٣٦٤	٣٢٠	٣٤٥	-	-
جامعة ماليزيا للتكنولوجيا	-	-	بين ٤٠١-٥٠٠	٣٥٦	٣٢٠	٤٠١-٤٥٠	٣٥٨
الجامعة الإسلامية العالمية	-	-	-	-	-	٤٥١-٥٠٠	٤٠١-٤٥٠

حققت ماليزيا في مجال تطوير التعليم نقلة نوعية حيث حققت سبعة جامعات ماليزية مراتب مختلفة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم في عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٢، جاء في مقدمة هذه الجامعات جامعة المالايا ثم تليها جامعة ماليزيا الوطنية، ثم تليها في الترتيب جامعة ماليزيا للعلوم، ثم جامعة بوترا، وتليها جامعة ماليزيا للتكنولوجيا، ثم الجامعة الإسلامية العالمية.

---

[1] هذا الجدول من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في: د.حسن بصري، "التعليم في ماليزيا: محددات للتميز العالمي"، في: د.حسن بصري، د.هدى ميتكيس (محرران)، مرجع سابق، ص ٣٧.
http://thestar.com.my/news/story.asp?file=/2012/9/11/nation/12000917&sec=nation

٨- الربط بين التعليم وأنشطة البحوث:

فقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، تقوم الحكومة بتدعيم جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة "مؤسسة تطوير التقنية الماليزية"[1]، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

وفي السياق نفسه، يلعب "المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير" دورًا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص من أجل التنمية، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته يعتبر هدف إستراتيجي للدولة.

وتشارك الدولة مع مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الإستراتيجية وأيضا التقنية.

٩- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة:

تتجه نظم التعليم في ماليزيا نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.

وفي ضوء ذلك يلعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا في التركيز على جودة التعليم وإتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية. وتوجد بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندة وبريطانيا. وهناك حوالي ٤١٥ معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر

---

[1] انظر: الموقع الرسمي للمؤسسة، على الرابط التالي:
http://www.mtdc.com.my

إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

١٠- اهتمام الدولة بتعليم الفتيات:

اهتمت الدولة الماليزية بتعليم الفتيات وتشير بيانات وزارة التعليم إلى زيادة حصتها في قطاع التعليم، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أن نسبة الإناث بين السكان كبيرة، ومشاركتهن في قوة العمل تكاد تقترب من مساهمة الذكور.[١] كما تقدم الحكومة قروض بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة.[٢]

وبالبناء على ما تقدم يتضح أن السياسات المختلفة التي اتخذتها الدولة استطاعت إن تحقق الكثير من الأهداف في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث شكلت هذه التنمية جانب مهم في تفكير القيادات الماليزية، خاصة الاهتمام بالموارد البشرية منذ أول رئيس وزراء لماليزيا تنكو عبد الرحمن، مروراً بتون عبد الرزاق ثم تون حسين عون، ثم محاضير بن محمد، ثم عبد الله بدوي، وأخيرا محمد نجيب عبد الرزاق، واستطاعت تحقيق العديد من الأهداف فيما يخص الموارد البشرية، دون تبني النهج والقيم الغربية إلا بالقدر الذي يتوافق والقيم الماليزية، واعتمدت على ثقافتها الخاصة وإلى طبيعة واقعها الاجتماعي، والاحتفاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، رغم الانفتاح الكبير على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة.

وبالبناء على ما تقدم وبمقارنة السياسات التعليمية وتنمية الكوادر البشرية في كوريا الجنوبية بماليزيا يتضح أن:

---

(1) Sha'ban Muftah Isma'il, Women Economic Growth & Development in Malaysia، 1999 ، p 93.

(2) محمد شريف بشير، التعليم في ماليزيا، على الرابط التالي:

www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.htm

١- أن هناك جهة مسئولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقاً للطموحات والأهداف القومية، ففي كوريا الجنوبية تم إنشاء أول وزارة للتعليم وتنمية المصادر البشرية بناء على قانون تشكيل الحكومة الكورية ففي المادة رقم ٢٩ ينص القانون على أن هدف فتح التعليم لجميع أبناء المجتمع فضلا عن تنمية المصادر البشرية عن طريق التعليم والتدريب المستمر، ويقع على عاتق الوزارة المسئولية الكبرى عن الأنشطة التعليمية وبصفة خاصة الإشراف على رسم السياسة التعليمية والعلمية على المستوى القومي، وتتمثل أهم وظائف وزارة التعليم في:

أ. توجيه التخطيط والتنسيق الشامل للبرامج التعليمية.

ب. تشريع السياسات التعليمية واتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذها.

ج. الإشراف على المديرين المحليين وتوجيههم وتوفير المعونات المادية.

د. إصدار الموافقات والتراخيص بإنشاء المدارس الخاصة ومؤسسات التعليم العالي.

ه. تطوير المناهج وتحديد المقررات والكتب المدرسية وساعات الدراسة.

و. إدارة مؤسسات التعليم العالي والإشراف عليها بصورة مباشرة.

ز. الإشراف على جميع المعاهد التعليمية وجميع المدارس الابتدائية والثانوية من خلال مجالس ومكاتب التعليم الإقليمية والمحلية.

ح. تعيين المعلمين والموظفين في الوظائف الإدارية العليا.

وفي ماليزيا نرى أن وزارة التربية هي أيضا المسئولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقاً للطموحات والأهداف القومية، وتضع الوزارة أيضاً الإرشادات لتنفيذ برامج التعليم على المستوى الفيدرالي وإدارته، ويرأس الوزارة وزير للتربية يعاونه اثنان من الوكلاء، إلى جانب المدير العام للتعليم المسئول عن إدارة الأمور المهنية التخصصية بالوزارة، والسكرتير العام

للتعليم المسئول عن الأمور الإدارية بالوزارة.وتتبع الوزارة نظام اللجان في إجراءاتها لاتخاذ القرار، ويتم تخطيط التعليم على مستويين:

أ. المستوى القومي، حيث يعتبر التعليم جزء من عملية التخطيط الاقتصادي الشامل، ويتم ذلك من خلال لجنة تخطيط التنمية القومية، التي تعمل من خلال وحدة التخطيط الاقتصادي الملحقة بمكتب رئيس الوزراء.

ب. المستوى الوزاري، حيث يتم تخطيط التعليم بالتنسيق مع قسم البحوث والتخطيط التربوى، وتعرض الخطط على لجنة التخطيط التربوى لاتخاذ القرارات بشأنها، حيث تعتبر هذه اللجنة أعلى جهاز لصنع القرار ويرأسها وزير التعليم ووظيفتها مراجعة خطط التطوير التربوى والموافقة عليها وتوفير الاعتمادات التمويلية اللازمة لها.

إجمالا، نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعليمي قوي ساهم في عملية التحول الاقتصادي، حيث تحولت ماليزيا من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الأولية لتصبح اليوم أحد الاقتصاديات المصدّرة التي تقوم على الصناعات التي تتميز بكثافة عالية في رأس المال وتستند إلى المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، ويُوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

ولما كانت السياسات الصناعية لها الدور المحوري في مسيرة التطور الاقتصادي في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا، فقد ارتأت الباحثة تخصيص الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة للسياسات الصناعية التي اتبعتها الدولتان، وذلك لمعرفة المراحل المتعاقبة من التطور الصناعي والتبدل المستمر وفق الظروف المجتمعية، والتعرف على الدور الحيوي الذي قام ويقوم به القطاع الخاص في التنمية، والتعرف أيضا على الدور الذي لعبة البحث والتطوير في التنمية في الدولتين محل الدراسة.